



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين، أما بعد
فيقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين الأحصاني قد ارسل إلى الشيخ المجدد الشيخ محمد
بن الشيخ عبد علي بن عبد الجبار آمنه من الخطا والخلل وسدده في القول والعمل ارسل
إلى بمائل عرضت له في حال البلبال في شوش احوال ولكن لما اعتنى بها في مثل ذلك الحال
وجب علي أن ذاك اجابة لسؤالها فاطمة الطليبة واجابة لمسئلة فلسفت صورة سؤاله
على مجرى عادتي معه ومع امثاله والله يستعان وعليه التكلان قال ايده الله تعالى وتعالى
من جبابه مولانا ان يمتن بحواب هذه المسائل سرعيا وهي ما معنى العلم نقطة كثرة الجاهل
ما الوجوه المحتملة فيه على حسب المقامات وما هذه النقطة التي تجمع لثبات وما هذا العلم
اقول صورة الحديث على ما رواه في المجمل العلم نقطة كثرة الجهل وبالجملة فان التفاوت
في الجملة سهل ويحل لالاف اللام لمفيدة للعموم واما كون العلم نقطة فلانه لا اختلاف
فيه ولا في مسائله في الحقيقة واما للاختلاف في مراتبه بحسب تفاوت مراتب العلوم ولهذا
كاثر آيات الكتاب اخباره بمختلفة وهي في الحقيقة متفقة الا ان معنى هذا الحديث
في كذا معنى لاخر في كذا اخر ورد عنهم عليهم السلام انهم لا يعلمون الغيب حتى يشرطوا ممن يزعم
ذلك فيهم ووروا انهم يعلمون كل شيء مما كان وما يكون فعلى كثير العلم عند الجهال قال
بعضهم لا يعلمون الغيب ومن ادعاه فيهم فهو غال كافر وقال بعضهم هم يعلمون الغيب
وقد كانت الاخبار محمولة على التقية وهذا القولان من كثير العلم واما على انه نقطة في ذلك

علم الغيب قد لا يعلمه من سيمه اذ ليس كل ما يعلم يقال ولا كل ما يقال ان وقته ولا كل ما ان وقته
حضر اهلهم وانهم سيطرون بالكلمه ويريدون منها احصاها وجها فاذا قلنا انهم لا يعلمون الغيب
فالمراد بالغيب الذي لا يعلمونه هو غيب الهويته ورتبه الازلية لا متناه ذلك على مقام الالهي
وانما اريد بهذا المعنى دون غيره مع اطلاق اللفظ من غير بيان دفعا لطنون الغالين وازالة
لتزويق الباطلين ولو بين هذا الاطلاق وقيد لما انقضت ناسرة الجهال ولكنهم بين لاهل التبيين
وعرف لما ليس الغيب وانما قلنا انهم يعلمون الغيب فالمراد انهم يعلمون كل ما سوى مرتبه
الوجوب مما حواه الامكان من ذرات الوجود فلا منافاة وكذلك الكلام في الحقيقة والمجاز
في اليد فان يد الله حقيقة واذا قلنا ليس له جبرته فكذلك وكذلك في رحمه الدرعونه
فالقول بان ذلك مجاز ولا يصح حقيقة فكثير للعلم والاصل في ذلك ما قلنا ان العلم شيء
واحد بسيط باعتبار انه ليس على انحاء مختلفة الكينونه لاستلزام اختلاف الكينونه خلاف
الذات البسيط هفك بيان ذلك ان العلم صورة للمعلوم والعلم ذرات العالم وكينونه
التي هي كونه على ما هو عليه فلا خلاف في الذات البسيطه وخلاف المظاهر لا خلاف
المراتب القابليات لا يوجب اختلاف الذات الظاهرة بخلاف ما اختلفت المظاهر مع تمام
الرتبه والجهه فانها تدل على اختلاف الذات وجميع علوم الخلق ان حوت على كينونه
واحدة بان يكون الاختلف انما هو بالمراتب تكون نقطه وان اختلفت في نفسها
او جبت اختلاف الذات وهو ممتنع لان احدا لا يكتسب انه اذا حكم شخص بمرارة النار
وشخص ببردتها لا باعتبار آخر بل باعتبار الذي حكم به الاخر بالمرارة ان ذلك لا يصح

ان يكلمكم بكون كل واحد الحكمين علما وان ذلك انما صدر عن الجهل فتسمية كل منهما علما تكثير للعلم
ومنه اختلاف العلماء في مسائل شرعية اذ لو اقتصر في الحكم في كل منهما على المعانية لما وقع الاختلاف
ولكن لما كان امر المعانية متعشرا او متعذرا مع كثرة العلماء مع عموم البلوى في المكلفين و
انتشار المكلفين في اقطار الارض صلت لا يصح التعطيل كما ان الاقتصار على الظن في الحكم
لقد اترقى كما كل الميتة في الحمضة حتى ياتي الفرج من الله وليس المعانية ما يدعيه بعض الناس
من ان العمل بالخبر او بالآية هو اليقين لان ذلك انما يحصل بما ثبت في الكتاب الذي قد اجمع
على تاويله بلا خلاف في الفرق المحقة من الاخبار التي لا اختلاف فيها بلا خلاف في القياس
الذي تعرف العقول عدله ولا تختمل غيره واما حصول اليقين بمجرد الترجيح في مواضع الاحتمال
فغير اصحاب المعانية فدونه فخرط القتاد وكفى بمذعيه بدون ذلك جهلا وطرق المعانية في ذلك
ان ترى طرق ذلك الحكم في الآفاق وفي النفس فاذا رايت الطريق للملوك الذي خلقه الله تعالى
لذلك الحكم وغيره أو له خاصة فقد عاينت وحصل لك اليقين وان كان في مواضع خلاف
والاحتمال الا انك اذا رايت ذلك ذهب عنك الاختلاف وبطل لك الاحتمال ولكن
كما قال الشاعر ضاع الكلام فلكلام ولا سكوت منجرب ومعنى كون العلم نقطة انه صفة
الذات او صفة الصفة وهكذا في الحقيقة لا يخالف الواقع والقولان المختلفان ان كان
ثانيتها في مادة واحدة كان احدهما من العلم دون الآخر فان قلت ان كلا منهما يسمى
علما في الظاهر فكيف تنفي تسميته بذلك قلت ان الحديث ليس واردا على ما ظهر وعلى
ما تسميه العامة علما بل على الحقيقة لان المراد بالعلم الحقيقي المطابق للواقع قال الله تعالى

وورد ان الستة ثمانية وستون يوماً هلايته فلما خلقت السموات والارض في ستة ايام اختزلت
 منها فالثلاثة ثمانية واربع وخمسون يوماً ما سمعناه اقول اعلم ان الله سبحانه خلق اسماً
 بالحروف غير متصوت باللفظ غير منطوق وبالشمس غير محسود وبالتشبيه غير موصوف
 وباللون غير مصبوغ الى آخر الكلام كل في رواية ابراهيم بن عمر اليماني عن ابي عبد الله
 الى ان قال فجعلها كلمة ثمانية على اربعة اركان ليس منها واحد قبل الاخر فاعلم منها ثلث
 لعاقبة الخلق وحب واحد منها وهو الاسم المكنون المخزون فهذه الاسماء التي ظهرت
 فالظاهر هو الله تبارك وتعالى وستر سبحانه لكل اسم من هذه الاسماء اربعة اركان فذلك
 اثنا عشر ركناً ثم خلق لكل ركن منها ثلاثين اسماً فعلم منسوب اليها فهو الرحمن الرحيم الملك
 القدوس الخالق البارئ المصور الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم العليم الخبير السميع البصير
 الحكيم العزيز الجبار المتكبر الخ واذا كانت الاسماء الثلاثة لكل واحد اربعة اركان وخلق
 لكل ركن ثلاثين اسماً كان مجموع الاسماء التي على اركان الثلاثة الاسماء ثمانية وستين
 اسماً وتلك الاربعة اركان لكل اسم من الثلاثة على صدور الوجود مظاهر الطبايع الاربعة فظهر
 على الاربعة اركان الفضول الثلاثة الاربعة فاقول كل من اركان الثلاثة الاسماء مظاهر الحمل والاسد
 والعوس ومظاهر ثمانية الثور والسنبلة والجدي ومظاهر ثمانية الجوز والميزان والدلو ومظاهر
 رابعة السحابة والحرب والحوت وكل ركن عليه ثلثون اسماً مظاهر ايام شهر المكنون
 فيكون مجموع الستة ثمانية وستين يوماً فاستجمعت طبائع الاسماء وسرارها في الايام
 ثم لما كان الخلق الى لا يخرج الى عالم الكون الا مشروطين مبرئين سبباً على سبب

للدلالة على الوحدانية كان خلق السموات والارض في ستة ايام لكن لما كانت ايام الكل يكسب
ان تكون كلية وايام الجزى يجب ان تكون جزئية كتحقيقا للسببية كانت الايام الستة التي خلقت
فيها السموات والارض كلية فالاول يوم الاحد وهو يعقل الاول بمنزلة النطفة للان والى
يوم الاثنين وهو نفس الكلية بمنزلة لعلة للان والى الثالث يوم الثلاثاء وهو الطبيعة الكلية
بمنزلة المصنعة والرابع يوم الاربعاء وهو يسوي الكل بمنزلة العظام والخامس يوم الخميس
بمنزلة كت العظام كلها وهو شكل الكل والسادس يوم الجمعة وهو جسم الكل بمنزلة ثبات
في الجسم الملقى الاخر الذي هو نفع الروح وحيث كان لكل يوم اسم من الملائكة اثنتين
واختصت الاسماء الكلية بالاسماء الكلية وهي البديع الباعث للباطن الاخر الظاهر
الحكيم وحيث كانت هذه الستة الاسماء مهيمنة على باقى الاسماء كانت الايام الستة
قد توفقت بها الايام كلها وايام الستة انما يعدها القمر لانه صاحب العدد والحساب والتفصيل
وقد استقرت فيه قوى الاسماء الثلاثة والستين فاذا جرى فى المنازل التى لو سار فيها كل
منزلة باسم لم تنقص الستة ولكن بما تحق فيه من جميع الاسماء قطع ازيد مما يخص اسما
واحدا والفلك لم يتقدر على جميع الاسماء لان الستة الكلية لا تكونها المنازل الجزئية نعم
توجد كلها فى كلها فيقطع الفلك فى ثمانية واربع وخمسين يوما لقوة سيره لها فيه من الزيادة
المذكورة فاختزلت هذه الستة الايام من الستة القمرية هذا وجه باطن فى جواب المسئلة
وهو افعال الاسماء الكلية ظهرت فى ايام كلية بالنسبة وهى الاربع الايام التى خلقت
فيها الارض واوقاتها وهى فصل الربيع وفصل الصيف وفصل الخريف وفصل الشتاء واليوم

اللذان خلقت فيهما السموات وهو يوم المأدة ويوم الصورة فاضترلت من الايام الثمان مائة وستين
 يوما على نحو ما قلناه في الوجه السابق وهذا كله على مجرى القمر لما استجبت فيه من قوى الاسلاك لتمام
 حركته سبحانه تعالى وما معنى ان المؤمنين انما يحسنون النار اذا خرج منها اما فيها فلا
 ، ، ، والاصل في ذلك انه حالة الدخول وحالة الكون فيها الغالب عليها طبيعتها فهو وان
 كان يتألم بنسبة ما فيه من الوجود الا ان اغلبيته ميل الطبيعة اليه حينئذ تالمه لشغل الطبيعة
 بما يكافئها واما حالة الخروج فبسبب اغلبيته خيرات الوجود وعلى طبيعة الاعداء التي هي طبيعة
 النار فيكون اذا ذاك حيا فيتألم لقوة حارته كالمؤمن اذا زنى فانه حال الدخول في الزنا
 وحال الزنا لا يكسب بالالم المعصية التي هي النار يخرج روح الايمان منه المعبر عنه باغلبيته
 الطبيعة وادبارها فاذا اقلع وتاب ذاق الملم المعصية كميته يعود روح الايمان التي هي
 الحيوة وفروجها هو الموت ولهذا لا يحسنون بالنار اهل النار في الدنيا مع قوله نعم وان جهنم
 لمحيطه بالكافرين وقوله نعم لصلونها يوم الدين وما هم عنها بغائبين فلا يكسب بالالم النار الا
 من كان حيا قال نعم لينذر من كان حيا او من كان ميتا فاحيينه وقوله نعم وما انت
 بمسمع من في القبور فافهم الاشارة سبحانه وما الجمع بين الخصوص والآيات
 الدالة بعضها على الاحباط وبعضها على الجواز بكل الاعمال حسنة كانت ام قبيحة اعلم ايديكم
 ان الآيات والروايات الدالة على الاحباط فانها هي في الاعمال المحبسة لان الاعمال
 الصالحة انما تكون ثابته اذا كان صليها ثابا اي متصلا بالوجود المتصل بالموجد سبحانه
 وتلك لا تطرق عليها الاحباط لان الاحباط انما هو موازنة الحسنات بالسيئات وقد ثبت

ان الحسنات وجودات وإسنيات عدام فلا يصح الموازنة بين شيئين والاشياء والاشياء
المجتهدة وهي التي ما أوقعت على الوجه المأمور به بل وقعت رياء مثلاً او كانت مشروطة
بشرط من الاعمال او لمعتقد او غير ذلك فيكون تلك الحسنة لا يصل لها لانها مجتهدة لعدم
اتصالها حقيقة بالوجود فهي صنم لا روح فيه فهي في الحقيقة عدم وتصح او توزن بالتسمية
العدم لانها في الحقيقة فرع عليها وفي مرتبتها ولهذا قال سبحانه والذين كفروا اعمالهم كسراب
يخبى كسبه الظلمان ماء ووجه آخر وهو ان الموازنة تقتضي المعادلة بين الموزونين اما
في الوزن الصنعي او الطبيعي او القيمي او الوصفى او الرتبى وغير ذلك من اعتبارات الموازنة
وليس بين الحسنة الثابتة وبين السنية معادلة بنحو اعتبارات الموازنة لافي الصنعي المعبر عنه
بالكلمة هنا فان السنية تمثلها والحسنة بمشتر فلا تصح الموازنة واما الطبيعي فطبيعة الحسنة
الحرارة والرطوبة او الرطوبة والبرودة وطبيعة السنية الحرارة واليبوسة او البرودة واليبوسة
فلا تصح موازنة علة الكون بعلة انفسا وانما قلت ان طبيعة الحسنة الحرارة والرطوبة والبرودة
وعلة السنية الحرارة واليبوسة والبرودة لما قلت في علة الكون وفسر لان الحسنات
حيوة الحسنيين وإسنيات كل متر عدم ولا يقال ان الغضب لله طبيعة الحرارة واليبوسة معاً
طاعته وكذلك الصبر وان القناعة والرضا برودة ويبوسة معاً طاعته لانما نزلت في الرق
الامر الذي يستمد منه الاعمال التي كانت قبل ذلك طبيعتها بخلاف الكون هو مادة
الحياة والكون في كل شيء وهو الماء الذي قال الله وجعلنا من الماء كل شيء حي فحيث
كانت تلك الاعمال مستمدة من تلك الروح انقلب ما في طبائعها من علل الفساد الى علل الكون

وهذه إشارة وبيانها معروف عند أهل البيان وكذلك قيمة الحشوات واللوانها ومراتبها
 لا توزن بها قيمة الحشوات واللوانها ومراتبها إلى غير ذلك وقد بسطنا الكلام بالأمثلة عليه
 في رسالتنا في أجوبة الشيخ عبد الله بن محمد بن عذير فعمد هذه التدبير حمته ورضوانه والآيات
 التي تدل على عدم الاحباط محكية بقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فمن يعمل مثقال ذرة
 خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وغير ذلك ولينصوص والرواية ولنعقلا جارية على المشاهدة
 بها في ذلك والآيات والروايات التي تدل على الاحباط مثابة ثمانية وعشرين في الاخبار كما
 بين هذه وبين تلك والتدبير شاهر وهو ان الاحباط انما يكون في الحشوات المجتثة الباطلة
 فانها تكون ظاهرا في صورة الحشوة وان كانت في الباطن سنية بل سوء من السنية فاذا تابلتها
 السنية بطلت صورتها فرجعت إلى أصلها السيئ ولذا ورد انه اذا دخل في عبادة بغية صالحة
 لا يفره ما طرء عليه من العجب فهذا واثاله هو الجمع بين الآيات والروايات فلا احباط ولا
 لازم الظلم كل إشارة إلى ما لا يبقا لعدم امكان الموازنة فافهم قال الله تعالى
 وفي النصوص ان الذنوب انما تخفف بالتصفية في كل حصة حتى ان منهم من لا يطهر الا بالنار
 هذا في أهل الايمان وفي روايات ان كثيرا من الناس سقط عنهم العقاب بالواسطة منهم ومن
 خوصهم فهل الشفاعة مختصة ببعض دون آخر ما المرجح وما برأه من ان غير الممثلة انما يخرج من
 النار بايمان لا بالشفاعة اذ لا اثر لها ولو قلنا ان الايمان منهم فهم يشفعون وشفاعتهم
 الدنيا حاصلة فهو ان كان حقا الا انه لا يقطع وبقى البيان موكول لفهم سيدنا اتول
 لا يفي ان الذنوب انما تخفف بالتصفية الا ان من التصفية احوال البرزخ واهوال المحنة ودخول النار

٤١
والشفاعة اما غير شفاعة فظاهر واما الشفاعة فاعلم ان اصلها بطبيعة الاشياء للوجود الذي هو الخلق
المخلص انما هو بواسطة الشفاعة والى ذلك لاشارة بقول على عما نحن الاعراف الذين لا يعرفون الله
الاسبيل معرفتنا فاهم الوساطة بين الخالق والخلق في كل شيء وهم الابواب للحواد الوهاب
فاهم والشفاعة في الحقيقة انما هي كالمصطفى وصياغة على لفظة المستلزمة لنقل الخير وذلك اذا
اعوخت الطبيعة وخالف الفطرة التي هي صفة فعل التدبير عن غريب لما بين ذلك العارض
الغريب وبين الطبيعة التي هي خلاف كمنوثة الى سبحانه من المناسبة لان الغريب غير الفطرة فكونه
خلاف كونها والطبيعة كونها خلاف كون الفطرة فتوافقا على مخالفة الفطرة والشفاعة كذلك
الصورة للمخالفة الشيطانية وصياغة هو لاء الثابتة على صورة الفطرة لتطابق الفطرة فتقتضي
مقتضاها والمصطفى هو الوساطة وهو الشافع وبيان ذلك ان الاشياء على ثلثة اقسام
قسم صبغة تزييد على وجوده للما قبل ويكون فيها فضل وقسم صبغة بقدر وجوده وقسم صبغة قل
من وجوده فالقسم الاول كالسراج فان فيه من النور ما يزيد على وجوده فلذا كان ظاهرا في
نفسه مظهر لغيره اما كونه ظاهرا في نفسه فمحصل بصبغة تساوي وجوده كالقسم الثاني واما
انه مظهر لغيره فلا تسمي لما كان صبغة اقل من وجوده كالقسم الثالث وهي الاشياء
العاسفة التي تحتاج في كونها ظاهرة في نفسها الى اضياء من غيرها كالجواهرات العاسفة
فانها لا تستبين في الظلمة واذا كانت الصبغة بقدر الوجود استبان ذلك الشيء مطلقا
كالقسم الثاني مثل الحبرة فانها تظهر في الظلمة والزيادة التي في القسم الاول كالسراج
من الصبغة بحيث تكون تلك الزيادة مظهرة لغيرها من الموجودات العاسفة محالة لما نقص صبغتها

عن وجودها والتسليم من القسم الاول وهو الذي صبغة ترند على وجوده والطبيعة المعوقة كل قلنا
انما اعوتبت لعلنا ما فيها من الصبغة فاذا قابلها بالتسليم كل ما نقص فيها وصلها بفضل
لطيفته والحقها باوانل حواهر عللها ومعنى كسره لها صوغه لها على مكيال الفطرة الذي هو
مكيال الصبغة ومعنى الصبغة هي لا يكار الثاني معنى لوجود الاكبار الاول فالكل في الحقيقة وجود
والى ذلك المعنى الذي شربنا اليه من ان التصفية الشفاعة قول المحمدي عليهم السلام في عا
لصبغة وان خفت موازينهم فثقلها بغاضل حسنا الى خفة الميزان في الحقيقة
لانها عدم لا وجود والعدم لا شيء قال تعالى حتى اذا جاءه لم يكدر شهيدا وثقيله يبال
حسنتهم عليهم السلام تصفيتها وكسر الخفة وصوغها ثقيلة بذلك الفاضل لانه وجود وانما
قالوا عليهم السلام بغاضل حسنا لانهم عليهم السلام يعملون من الصالحات ازديت ما به النجاة و
الخروج عن رتبة التقصير وبذلك الزيادة سمواس بقاء وكانوا مقرين والحسنات هي
الصبغة والوجود الثاني هذا في الباطن الذوقى واما في الظاهر ايضا طيس ثم نفا
بين الادلة لان التصفية لاناس كانت زنوبهم تعابلهما محن الدنيا وشدايد الموت
والمحاسبة والقبر والبرزخ واهوال القيمة والشفاعة تقوم زنوبهم لا تعابلهما تلك
المحن وربما تكون شفاعة بعد دخول النار لانها من التصفية فلا تختص الشفاعة باناس
دون اخرين الا ان لها شرفا وهو ان يكرى عليه الرضا بوجه من الوجوه قال تعالى
ولا يشفعون الا لمن ارتضى لان الشفاعة لا يحسن لغير من ارتضى دينه وكذلك
التصفية لا تجرى الا بهذا الشرط والى هذا الاشارة بقوله تعالى ولم يحصل للذين آمنوا

ويجوز الكايزن فكاشا التصفية والامتحان تحيضا للذين امنوا ومحقا للكايزن فظهر مما شرنا
ان الشفاعة لا تختص ولكنها غاية للتصفية والتحصيل وبذلك يظهر المبرج ويظهر البرهان وقوله
سلمه الله مع ان غير المخلص انما يخرج من النار بايمانه لا بالشفاعة اذ لا اثر لها الى اخره
يظهر جوابه مما قلنا لان ذلك انما يخرج من النار بعد التصفية بمعنى انه لا يبقى عليه ذنب
يعاقب به فيخرج لعدم الموجب لعقابه مع بقاء الموجب لثوابه وهو الايمان فان خرج بعد
فناء جميع ذنوبه فذلك من التصفية وقد سمعنا وانها من الشفاعة وان بقي من ذنوبه شيء فلا يخرج
الا بالشفاعة وقوله والشفاعة من الدنيا حاصله هو ما ذكرناه سابقا وقوله الا انه لا
يحتاج حينئذ الى اخوه مريانه بان الشفاعة ستقاط سواء جرت على سبيل التصفية
او على ظاهر الشفاعة او على صورة الايمان لما قلنا من ان فاضل التصفية كصورة
الطبيعة المتماثلة للفظرة بمحو الموهوم وتصوغها على هيكل صورة العلم فراجع قال
سلمه الله تعالى وما اول الزمان الذي يجب فيه معرفة الله هل هو متى حصلت التكليف
قوة التمييز وان لم يبلغ البلوغ شرعي او معرفة وشكره واجب عقلا فلا توقف على تو
شرعي والا لزم خلاف المفروض واول البلوغ شرعي وان كان وجوب عقليا امنوا
لنا حقيقة الحال اقول اما في الظاهر فان اول ما يجب فيه المعرفة من الزمان هو عند البلوغ
وما سبق على ذلك فلا يعتمد على اثره ولهذا قال العقلاء ان المميز لو سلم دون ابويه
لا يعتبر سلامه فلا يصح عتقه في الرقبة الموهومة نعم يفرق بينه وبين ابويه لئلا يشترط لاه
عن غنيمته وهذا معنى عدم الاعتماد على اثره فاذا كان اثره غير معتمد لا يجب قبل البلوغ والا

كان اثره معتدلاً وترتب عليه احكام الاسلام نعم مسألة المثال المذكور فيها خلاف هل يعتبر
 سهم الصبي المتميز فيجوز عليه الاحكام ام لا والذي يظهر لي ان ما يتعلق بالافرة من الاحكام تجري
 على اسلام الصبي المتميز في ثوابه وعقابه وما يتعلق بالدنيا مما ترتب عليه احوال المعاملات
 وغيرها لا تجري عليه نعم يلزم من باب التميز بما ينادى به الواجب ولو بعد حين واما في الباطن
 فاقول ما كتب في علم المعرفة من ان زمان ما ادرك فيه الصبي ان له صانعاً هو صانع كل شيء فوجب
 ما تحمله في كل وقت من مراتب المعرفة من غير توقيت شرعي لان النور الذي يقع في قلبه
 لا يكون دفعة فيكون وجوب المعرفة دفعة بل يقع في قلبه بالتدريج فيتم عند البلوغ ويثوي
 الى ثمان عشرة سنة وثلاثة عشر سنة او ثلث وثلاثين سنة ويكمل عند الاربعين وعند
 كل تمام يجب فيه ما يخصه من المعرفة باعتبار النور الواقع في قلبه من العقل المطبوع وباعتبار
 النور الظاهر في قلبه من العقل المسموع واما انه وجوبه عقلي فذلك باعتبار الدليل والالا
 فانه شرعي بل العقل شرع باطن وشرع عقل ظاهري فليزم من هذا وجوب التوقيت اما
 في الظاهر فعند البلوغ الظاهر واما في الباطن فعند البلوغ الباطن فاذا بلغ صد وجب
 عليه ما فيه من المعرفة سواء كان ذلك البلوغ مطبوعاً ام مسموعاً فافهم قال الله تعالى
 واهل القاصد اربعة فرائخ ولم يرجع الى يومه هل هو بالختيار ام يجب عليه الاتمام الا ان يرجع
 ليومه ما اختاركم وما حمل روايات عرقه اقول القاصد الى اربعة فرائخ ولم يرجع الى يومه
 ليومه ما اختاركم يجب عليه الاتمام في الصوم والصلاة ولا معنى للتخير كمن ذهب الى ان
 الطوسي ولا للعصر في الصلاة دون الصوم كمن ذهب الى ان الطوسي لا لعصر ولا ان شرط انصران يوم

على الرجوع قبل عشرة أيام كل يذهب إليه بن أبي عجيل بل الذي نختاره وجوب الاتمام على من قصد
 الاربعة الا ان ينوي الرجوع ليومه والاخبار صريحة باعتبار ثمانية فرائخ في القصر وان اقل
 منها يجب فيه الاتمام ومن تلعب الاخبار وجد فيها هذا الحكم ليس عليه عيار واما ما يدل على ان
 القصر يكون في بريد فهو قاطبة للتأويل مختصة بخل صحيحة بن عمار ومثقة محمد بن مسلم
 عن ابي عبد الله بعد ان سأل عن انقصير فقال في بريد فاستغرب محمد بن مسلم هذا الحكم لشدة
 كون القصر انما هو في الثمانية لا اقل فلما قال له في بريد قال محمد بن مسلم في بريد فقال نعم اذا رجع
 بريدا ورجع بريدا فقد شغل يومه فبين علم ان البريد انما يكون ساقط للقصر اذا رجع
 في يومه بحيث يشغل بالذهاب والاياب يومه وهو حجة مشهورة وعلمهم حصيد الرواية المذكورة
 وهي مستند حكمهم بالتقييد واما اخبار عرقه فهي محمولة على التقية ولا سيما لان هذا الروايات تدل
 على خلاف مقتضى التقية لان الجمهور منهم من يرى القصر في ثلثة ايام ومنهم من يرى يوم وليلة ومنهم
 في روضة واما اخبار عرقه فانها تدل على حصول القصر في بريد ولم يغلب به احد من الجمهور لانا
 نقول ان التقية كما هو الاصح لا تخفى في اقوالهم الموجودة بل يجوز ان يحصل التقية بمجرد حصول
 الخلاف بين هذه الفرقة فان القاء الخلاف بينهم مطلوب لا همل العصية لتسميتهم كل
 تدل عليه روايت عبيد بن زرارة على انه ربما يكون به قائل من الجمهور فيما مضى وفيما ياتي لان
 اقوالهم ليست بصورة لائها دائرة مدار الرأي والاستحسان والقياس والممارسة والمباينة
 كما تشعر به لخصوصها محمل لكث لاخبار ايضا ونحو ان كثر شرفها القدر من المواضع الاربعة
 التي يستحب فيها الاتمام لسافر وورد ايضا استجاب نية الثامنة لمن اراد تمام لصلوة هناك

يومين او اكثر تشبها بنا وى لا قامة عشر اصيل ثماناً لست اتد في الحقيقة ولصورة نية التمام
 وهذا اصيل ثماناً ما دام في مكة فاذا خرج الى عرفه صلى قصر الا انه مسافر لم يقطع سفره بالحوال لم يذكره
 لسفره فلعل ملكه خبار حرجت على هؤلاء فانهم من اهل مكة في الجملة لنية القامة اليومين والثلاثة
 ومررت ذلك الى النية كما قلنا واذا قام الى حال بطل الاستدلال وبشهور اعرضوا عن هذا الاخبار
 ووضعوا في زاوية الطرح والبرهان على ستم باختصاص القصر في الثمانية الفراسخ وقد ذكرنا جواب هذا
 المسئلة في مسائل التي كتبنا للشيخ عبد الله بن غيررة وذكرنا الاخبار التي لها تعلق بما نتنازه
 اراد ذلك طلبها قال سلم الله لكم وما صدق الايمان الذي يجوز معه تطلق الغائب زوجته
 اعلم ان الغائب عن زوجته مدة يطق انتقالها من الظاهر الذي واقعها فيه الى ظهر آخر وكفى
 في ذلك الظن المستند الى الامارة العادية فانه يعرف عاداتها ولو باستواء شهرين في الابتداء
 وهذا امر اعمى واما عدم حصول الظن له لعدم تلك الامارة كان يكون عبادة او مضطربة
 لم يستقر لها عادة وقتية فهو قليل الوقوع بالنسبة الى الاولى نعم لو كان ذلك وجب عليه
 كتحصيل الظن وهو قد يحصل بما يكون عليه اكثر التثايل بال يكون نادراً اذا كان كتحصيل في كل سنة
 مرة او في كل تسعة اشهر مرة ولهذا ورد التخيير بالشهر كله هو في غالب النساء وورد ثلثة شهر كل في
 صحته جميل له جرد ذلك في شهر ابلت غفلة لها وورد غفلة او ستة اشهر كل في بعض النساء وبالجملة
 فالمة الذي يجوز معه تطلق الغائب زوجته على الاصح هو ما يحصل فيه الظن بانتقالها من ظهر الموضع
 الى ظهر آخر واما كتحديه بما في احدى الروايات نظراً الى صحته سنة او بعض المرححات فليس بشئ
 بعد معرفة ما ذكرنا من مراد الشارع في هذه المسئلة وغيرها في ذوات العدد بما لا يخفى على من يعرف

المراد من الايراد ولا يقتصر على العبارة فان المناط بها يعرف مراد المناط بغير محصور في اللفظ
 الظاهر القويح فافهم قال سبح الله وما مقدار ما ينتظر نزول وجه المفقود حتى تنزوح افقونا
 ثمانية ما جوين اقول ان كان المفقود في مكان محصور اي محيط به بلدان عمران لقصل اليها
 المسافرون وتصل منها الى بلد المفقود ولم يصل خبر عنه فلا ينتظر بها اكثر مما يحصل به ذلك
 وان كان غير محصور وليس له ما يستدخلها من مال او ولي ينفق عليها ودرغت امره
 الى الحاكم ولم تصبر اقلها اربع سنين وارسل الى كل صقع من تحت عن خبره ولجدة
 يا صرء ان تعتد عدة الوفاة وهما معروف لديهم قال ايده الله ما العلة في حمل
 الكافر الملائكة انما ما اثبتوا التدنيات لاذكورا اعلم ان ثمانية والارواقين من
 الحكماء قالوا ان الملائكة قوئ وجودته كالطباع في العفاير لا انها ذوات مشخصة بنفها
 محررة منزهة عن الحلول بما وكلت به بل هي قوئ ومعنى انها موكله بكذا انها خلقت فيه
 فقال الكافرون ان هذه القوى من خالق الاشياء والقوة التي هي بنت مصير منهم
 الى ثمانية لفظ القوة وكونها نبات وانه تعالى عما يقولون علوا كبيرا ايلد لان هذه الاشياء
 المملوكة لا تكون الا من شئى على زعمهم لما راوا نوالدهم وزر وعلمهم من البذر فحكموا على
 تلك القوى بانها نبات مولودة اى متولدة من الفاعل فتعالى عما يقولون وسبحان
 ربك رب المزة عما يصفون لعذجا واشيدا اذ انكاد السموات ينفطرن منه وثق
 الارض وتخر الجبال هدا لا اله الا الله الملك الحق المبين والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وكتب مؤلفه لعبد المسكين احمد بن زين الدين في سنة

عاشوراء ١٢١٤ هـ اربع عشرة بعد المائتين والالف من الهجرة حامداً مصلياً مستغفراً

وفزعاً من تخيمة مسوده في ٢٩ شهر ثوال

محلول ١٢٢٢